الخليج

اقتصاد, أسواق عالمية

28 فبراير 2023 22:54 مساء

خوف من زلزال يضرب قلب الصناعة التركية في الشمال الغربي

دفعت الزلازل التي أسفرت عن مقتل 44 ألف شخص ودمرت مدناً في جنوب شرق تركيا، سلطات البلاد لإعادة النظر مرة أخرى في سبل التصدي لهزة مماثلة في حالة وقوعها في قلب تركيا الصناعي المكتظ بالسكان، في الشمال الغربي.

وتقع إسطنبول، وهي أكبر مدن تركيا ويبلغ عدد سكانها 16 مليون نسمة وتعد المحرك التجاري للبلاد، بالقرب من الفوالق الأرضية في الصفائح التكتونية التي تتقاطع في تركيا. وأسفر زلزالان، فصلت بينهما ثلاثة أشهر، عن مقتل قرابة 20 ألفاً في شمال غرب البلاد عام 1999. ويقول علماء جيولوجيا إن من الممكن أن يقع زلزال جديد.

وقدّر البنك الدولي، الأضرار المادية المباشرة التي تسبب بها زلزال السادس من فبراير/ شباط، بنحو 34 مليار دولار، لكن إجمالي تكاليف إعادة الإعمار والتعافي قد تصل إلى مثلي هذا المبلغ. وتضم المنطقة الجنوبية الشرقية من البلاد جزءاً كبيراً من قطاع التصنيع، ومع ذلك فهو أصغر من نظيره في شمال غرب تركيا.

ومن الممكن أن تؤدي هزة بحجم زلزال فبراير/ شباط، حال وقوعها في إسطنبول، إحدى المدن الكبرى في العالم والتي

تقع على مضيق البوسفور الاستراتيجي، إلى قدر كبير من الخراب والدمار، وبالتالي فإن الأمر يتطلب المزيد من الاستعدادات.

وقال بورا جوكتشي نائب رئيس بلدية إسطنبول التي تديرها المعارضة «هذا هو المركز الصناعي (لتركيا). دمار بهذا الحجم هنا يمكن أن يكون له عواقب وخيمة أكبر كثيراً قد تؤدي إلى تدمير البلاد».

وأضاف بورا المسؤول عن إدارة مخاطر الزلازل في البلدية «يجب على الدولة أن تنظر إلى هذا على أنه أمن قومي ويجب أن تعطيه أولوية وتخصص موارد هنا».

ومن المنتظر أن تكون أحداث الزلازل التي وقعت هذا الشهر، ومسألة الاستعداد لحدوث زلزال كبير في منطقة مرمرة شمال غرب البلاد، والتي تضم إسطنبول، من المحاور الرئيسية في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في تركيا بحلول يونيو/ حزيران.

وشهدت فترة حكم الرئيس رجب طيب أردوغان المستمرة منذ عقدين طفرة في قطاع البناء. ومن المتوقع الآن أن يواجه أكبر التحديات السياسية له في هذه الانتخابات، وتعهد بحملة سريعة لإعادة بناء عشرات الآلاف من المنازل في أعقاب الزلازل التي دمرت أكثر من 180 ألف مبنى.

ويقطن منطقة مرمرة 25 مليون نسمة، وتمثل ما يزيد قليلاً على 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد حتى عام 2021، وفقاً لبيانات صادرة عن معهد الإحصاء التركي.

التحضر السريع

تستضيف المنطقة الكثير من المصانع المنتجة لبضائع مثل الأسمنت والمنسوجات ومكونات السيارات. وتعد قناة عبور للتجارة الدولية، إذ تضم العديد من الموانئ التجارية، وموانئ الركاب، ومضيق إسطنبول الذي يربط بين البحر الأسود والبحر المتوسط.

وتلتقي في تركيا عدة خطوط تصدع نشطة، ما يجعلها عرضة للزلازل القوية. ويمر فرع من خط صدع شمال الأناضول عبر بحر مرمرة جنوب إسطنبول.

ويقول الخبراء إنه يجب تركيز الاهتمام مجدداً، على استعداد إسطنبول لزلزال كبير، الأمر الذي كان موضوع نقاش عام بشكل دوري منذ كارثة عام 1999.

وقال بورا «كان من الممكن تحسين معايير (البناء) على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، لو كان تم اتخاذ خطوات بشكل منهجي، لكن... لم يحدث ذلك»، محذراً من أن الاستعداد لزلزال في إسطنبول، أو بالقرب منها، لم يكن مهمة كيان حكومي واحد، وأنه يتطلب جهداً على مستوى الأمة.

وأضاف بورا «نحن بحاجة إلى تعبئة من جانب جميع مؤسسات الدولة... وعلينا تغيير السياسات وإنجاز ذلك في غضون خمسة إلى ستة أعوام مقبلة».

ومنذ عام 1999، شهدت إسطنبول موجة سريعة من التحضر، معظمها تحت حكم أردوغان. وفي عام 2018، قدمت

الحكومة ما يسمى بعفو التقسيم في عموم تركيا، لإضفاء الشرعية على أعمال البناء غير المسجلة، والتي حذر المهندسون والمعماريون من أنها قد تعرّض الأرواح للخطر.

وتنفي الحكومة الانتقادات القائلة بأنها كانت متساهلة في ما يتعلق بمعايير السلامة، لكن وزير العدل التركي بكر بوزداغ أقر، الأسبوع الماضي، بأنه يجب على تركيا ألا تستمر في تنفيذ العفو بعد الآن، ويجب أن تراجع العقوبات المفروضة في حالة البناء من دون الالتزام بالمعايير.

ويرأس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، المنتمي لحزب الشعب الجمهوري، وهو حزب المعارضة الرئيسي في البلاد. وكان إمام أوغلو تصادم مع أردوغان في الماضي، وينظر إليه على أنه منافس محتمل له في الانتخابات الرئاسية.

ومن المقرر أن يعلن عن «خطة تعبئة» لإسطنبول.

وقال بورا إن الاستعدادات لزلزال في إسطنبول يجب ألا تقتصر على تقييم المباني وتقويتها، بل يجب أن تشمل أعمال البنية التحتية لتأمين تدفق الطاقة والمياه.

وأضاف أنه منذ الزلزال الذي وقع في الجنوب الشرقي، تلقت بلدية إسطنبول أكثر من مئة ألف طلب لتقييم مقاومة المباني، ما أدى إلى تعطل موقع البلدية على الإنترنت.

(رويترز)

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2024 ©